مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥١٩**

الخميس، ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	نانا إفاه – أبنتنغ	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد غالاردو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيفا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن دارفور (S/2006/591)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

06-48420 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

أقر جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن دارفور (S/2006/591)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مانيس (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/591 والإضافة ١، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن دارفور.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2006/699 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين وجمهورية تترانيا المتحدة والدانمرك وسلوفاكيا وغانا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى أيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، بيرو، جمهورية تترانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، غانا، فرنسا، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين، قطر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٢ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن مجلس الأمن أقدم على هذه الخطوة المهمة باتخاذه القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ويتحتم علينا أن نتحرك على الفور لتنفيذه بالكامل، حتى نوقف الأحداث المفجعة التي تتوالى فصولها في دارفور. وكل يوم نتأخر فيه لن يسفر إلا عن زيادة معاناة الشعب السوداني وإطالة أمد أعمال الإبادة الجماعية.

وتدعو الولايات المتحدة حكومة السودان إلى الامتثال لأحكام القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ونتوقع منها أن تقدم تعاونها ودعمها الكاملين وغير المشروطين لقوة الأمم

المتحدة الجديدة لحفظ السلام. وتقاعس حكومة السودان عن القيام بذلك سيقوض إلى حد بعيد اتفاق دارفور للسلام، ويطيل أمد الأزمة الإنسانية في دارفور.

إن القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) يرسي الأساس لقوة دولية فعالة متعددة الأبعاد. وبتعزيز قوام القوة ليصل إلى ١٧ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وما يفوق ٣ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، يمكننا الآن أن نتوقع أن تتم إعادة تشكيل البعثة الأفريقية في السودان بسرعة وسلاسة، وأن تعمل قوة الأمم المتحدة التي ستعقبها بكامل طاقاتها مع وجود عنصر أفريقي قوي في صلبها.

ولقد تم بالفعل إنجاز قدر كبير من العمل التخطيطي واللوجستي. وباتخاذ هذا القرار يمكننا الآن أن نبدأ بوضع اللمسات النهائية على تلك التفاصيل بينما نستعد لنشر القوة. والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة فورا في هذا الصدد. فلا يمكننا أن نتحمل ثمن التأخير.

لقد أوتي مجلس الأمن بمسؤوليته واتخذ قرارا قويا يوفر أفضل أمل لدعم اتفاق دارفور للسلام، ووضع نهاية للمأساة التي نشهدها في دارفور. وعلينا الآن أن نكرس كل طاقاتنا لتأمين تنفيذه الفوري والكامل.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة أيما ترحيب باتخاذ المجلس اليوم القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). والمملكة المتحدة كان لها شرف عرض مشروع القرار على المجلس بصفتها أحد المشاركين في تقديمه.

إن الأزمة في دارفور، التي ما كان ينبغي أن تبدأ على الإطلاق، استمرت فترة طالت أكثر من اللازم. وفي غضون السنوات الثلاث الماضية، تشرد مليونان من البشر وقتل ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وبعد شهور من المفاوضات، تم في نهاية المطاف التوقيع على صفقة للسلام – اتفاق دارفور للسلام – في نيسان/أبريل من هذا العام. وقبل ثلاثة أشهر، اجتمع المجلس على مستوى وزراء الخارجية للترحيب بهذا الأمر واستشراف مستقبل أكثر إشراقا لشعب دارفور.

والمأساة الكبرى هي أن ذلك المستقبل الأكثر إشراقا لم يتبلور، وأن الأمور تطورت إلى الأسوأ بدلا من أن تتحسن. فقد زاد العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وكان شهر تموز/يوليه أتعس الشهور بالنسبة للهجمات على عمال المساعدة الإنسانية مع وفاة تسعة منهم. واليوم، اضطرت المنظمات الإنسانية إلى تقليص أنشطتها، والعديد منها يفكر في الانسحاب كلية من دارفور. ومعظم السكان محرومون من الأغذية والخدمات الصحية الأساسية. وهناك المزيد من أعمال العنف واللصوصية القائمة على نوع الجنس، أفرزت في الأسابيع القليلة الأخيرة وحدها ٥٠ ٠٠٠ شخص جديد من المشردين داخليا. ونتيجة لذلك، أصبح اتفاق دارفور للسلام يعاني من إجهاد متزايد ويواجه خطرا حقيقيا بالانهيار. ونحن، كما قال الممثل الدائم للولايات المتحدة، لا نستطيع تحمل ثمن التأخر أكثر من ذلك. واليوم، يوجد بالفعل مزيد من التقارير عن تعزيز القوات العسكرية السودانية في دارفور.

وفي ضوء ما تقدم، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي دخلت دارفور عندما طلبت منها الأمم المتحدة ذلك، والتي اضطلعت بمهمة جيدة للغاية في ظل ظروف بالغة الصعوبة، تناضل الآن للنهوض بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، إلى درجة أن الاتحاد الأفريقي دعا إلى الانتقال إلى بعثة للأمم المتحدة. وهذا القرار يلبي ذلك الطلب.

ومحك الاختبار أمام المجلس اليوم تمثل في ما إذا كان على استعداد لاتخاذ إجراء بغية تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة التي نحن بصددها، والاضطلاع بمسؤولياته تجاه شعب

دارفور. وباتخاذه القرار، يوضح أنه على استعداد للقيام بذلك. فالقرار يمنح قوة الأمم المتحدة في دارفور ولاية واضحة، بموجب الفصل السابع، لاستخدام كل الوسائل اللازمة لحماية المدنيين. ومما يثلج صدرنا، كما تبدّى ذلك من خلال التصويت الذي أجريناه اليوم، أن هنالك توافقا واسعا للآراء بين أعضاء المجلس على أن الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة هو الحل المستدام الوحيد لمشاكل دارفور. وإذا سُمح لي بالكلام باسم الآخرين لبرهة، أود الإشارة، بثقة، وبناء على محادثتنا، إلى أن امتناع تلك البلدان عن التصويت، لم يكن، في اعتقادي، بسبب اعتراضها أساسا على مبدأ وجوب تولّي الأمم المتحدة شؤون البعثة، بل إن المشكلة هي بالأحرى مشكلة توقيت.

إن القرار المتخذ اليوم يوضح ثلاثة أمور. أولا، يتيح تقديم دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الدعم الذي تمس الحاجة إليه. وهو يؤكد على وجوب الشروع في تقديمه في غضون الأيام الثلاثين القادمة. ثانيا، يكلف الأمم المتحدة بتوفير المزيد من الموارد، في أقرب وقت ممكن بعدئذ، وذلك تمهيدا للعنصر الثالث المتمثل في الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر المقبل.

تظل قوة تابعة للأمم المتحدة في إطار عملية لدعم اتفاق دارفور للسلام أفضل وسيلة لشعب دارفور. ورغم أن اتفاق دارفور للسلام ليس كاملا، وما من أحد يزعم أنه كذلك، إلا أنه الأفضل – بل هو الوسيلة الوحيدة – التي بين أيدينا لإحلال السلام والاستقرار في دارفور. والخطة التي أحالتها حكومة السودان على مجلس الأمن (انظر الوثيقة S/2006/665، مرفق)، تسعى للتوصل إلى الحل العسكري الذي حذّر منه كوفي عنان في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن. وقد ارتأى عدد من المراقبين ضرورة الانتظار لمعرفة ما إذا كانت الخطة السودانية قابلة للتنفيذ، ويمكن أن توفر حلا. ونحن نؤمن جازمين بأنها لن تكون كذلك، بل ستكون حلا عسكريا يفرضه طرف من أطراف الصراع، ويشكل انتهاكا للقرارين ١٥٩٠ (٢٠٠٥) و ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ولاتفاق دارفور للسلام ذاته.

إن اتخاذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) اليوم يبعث رسالة واضحة من مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى طرف ثالث محايد ومجهّز تجهيزا جيدا، لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام، وضمان حماية السكان المدنيين في دارفور.

وهذا لا يعني أننا لا نُولي أهمية لرضا حكومة السودان وموافقتها. فالمسألة لا تزال تتمثل في أنه لا يمكن للأمم المتحدة الانتشار في دارفور ما لم نحصل على تلك الموافقة، وهذا ليس موضوع خلاف. ونتطلع، آملين، إلى أن توافينا حكومة السودان بموافقتها قريبا. غير أن مجلس الأمن، بإجرائه التصويت اليوم، أرسل رسالة واضحة لا غبار عليها، مفادها أنه يريد الحصول على تلك الموافقة بسرعة. والواقع، أن نص القرار يدعو السودان إلى ذلك بصريح العبارة.

ونؤمن بأنه إذا كانت حكومة السودان مهتمة برعاية مواطنيها وحمايتهم، فلا يوجد سبب يمنعها من إعطاء موافقتها. إن قوة الأمم المتحدة ستعمل على دعم حكومة السودان بمساعدتها على تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، الذي وقعت عليه حكومة السودان وأيدته. وأود التشديد على تلك النقطة مرة أخرى: قوة الأمم المتحدة ستكون هنالك لدعم حكومة السودان، ونحن نريد العمل في إطار التعاون معها. وهذه قوة للأمم المتحدة ذات طابع وقوام أفريقيين قويين. ولن تشكل تعديا على سيادة السودان إلا بالقدر الذي كانت بعثة الأمم المتحدة في السودان تشكله في جنوب السودان – وبعثة الأمم المتحدة في السودان قوة رحبت بها حكومة السودان ووافقت عليها.

إننا نولي أهمية كبرى لمواصلة الحوار مع السودان. واتخاذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) لن يغير هذا. ونحن نريد بذل

كل ما بوسعنا لإشراك الحكومة في الخرطوم. وقد قادت المملكة المتحدة بعثة للمجلس زارت السودان في حزيران/يونيه من أجل ذلك الغرض تحديدا. وسعى المجلس إلى التشاور من جديد مع الحكومة قبل اتخاذ القرار هذا اليوم. ولسوء الطالع، اختارت رفض الدعوة التي وجهناها إليها لمقابلتنا يوم الاثنين الماضي. ونشكركم، سيدي الرئيس، على ما بذلتم من جهود لعقد ذلك الاجتماع. ونحن نأسف بشدة لأن حكومة السودان اختارت عدم الحضور.

لقد وضعت المملكة المتحدة مشروع القرار بشكل يجعله مقبولا بأكبر قدر ممكن للسودان. واستمعنا للشواغل التي عبر عنها الرئيس البشير للمجلس في الخرطوم، وسعينا للاستجابة إليها بناء على ذلك. فليست هنالك، على سبيل المثال، أية إشارة في النص – رغم أننا كنا نحبذ وجود إشارة واحدة – إلى المحكمة الجنائية الدولية. ورغم أن القرار يتضمن عناصر من الفصل السابع بشأن حماية المدنيين، وقوة الأمم المتحدة ذاتها، فليست كل أحكامه متصلة بالفصل السابع. ويشير النص أيضا بشكل واضح وقاطع إلى مواصلة التزام المجلس احترام سيادة السودان وسلامته الإقليمية، اللتين لن تتأثرا بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة.

وبهذا، نؤمن بأننا سعينا لتلبية شواغل الحكومة السودانية بالقدر الذي يمكننا فعله على نحو معقول. وستنهض المملكة المتحدة بدورها في السعي إلى ضمان موافقة السودان اعتبارا من الآن. لقد أرسلنا مبعوثا خاصا في الأسبوع الماضي، وأعلم أن آخرين فعلوا الشيء ذاته. وكان وزير بريطاني ينتظر، على أهبة الاستعداد للقاء الرئيس البشير اليوم بغية مناقشة القرار، لكنه اضطر، لسوء الطالع، إلى العودة أدراجه، بعدما رفض البشير مقابلته.

وقبل عام تقريبا، وقع رؤساء الدول الأعضاء في المجلس الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، ولحظوا مسؤولية أي دولة عضو في الأمم المتحدة عن حماية مواطنيها، ومسؤولية المجتمع الدولي عن المساعدة على ذلك إذا كانت الدولة غير قادرة على توفير هذه الحماية لوحدها. وكانت المملكة المتحدة في مقدمة الجهود لضمان ذلك. ويسرنا أن هذا القرار هو أول قرار لمجلس الأمن يحدد ولاية لعملية للأمم المتحدة لحفظ سلام يشير بوضوح إلى هذه المسؤولية. لقد كانت المسؤولية الأساسية لحكومة السودان هي ضمان أمن مواطنيها، وستظل كذلك. لكن، خلال السنوات القليلة الماضية، كان من الواضح أنها لم تضطلع بتلك المسؤولية.

إن المجلس باتخاذه القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) اليوم، يناشد حكومة السودان، بأقوى العبارات الممكنة، السماح للأمم المتحدة مساعدتها على القيام بذلك. وقرار من هذا القبيل سيكون في صالح الحكومة السودانية، وقارة أفريقيا، وشعب دارفور. ويسعى المجلس هنا إلى مساعدة السودان، وليس تهديده، وتقديم يد العون إلى السودان، وليس تقويضه. وليس لحكومة السودان شيء تخسره بسبب عملية للأمم المتحدة في دارفور، بل إنها ستربح كل شيء. ونأمل مساعدتها في ذلك المسعى.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): لقد استأثرت مسألة دارفور باهتمام عالمي، وتظل من بين أبرز القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وما فتئ الاتحاد الأفريقي، بطلب من حكومة السودان، يستثمر طاقة وجهودا هائلة للمساعدة على ضمان استقرار الحالة في دارفور. وما فتئت الصين تدعم جهوده وتشيد بها كثيرا. وبموجب قرار للاتحاد الأفريقي، وبعد التشاور مع حكومة الوحدة الوطنية، وبناء على موافقتها، ستتسلم الأمم المتحدة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مسؤولية الاضطلاع بالمهمة في المنطقة.

وتؤيد الصين تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة. إنها فكرة جيدة وخيار واقعي،

وستساعد على تحسين الحالة في الميدان، وخدمة مصالح الأطراف كافة. لهذا، ندعم، بموافقة حكومة الوحدة الوطنية، نشر قوات للأمم المتحدة في دارفور، حالما يصبح ذلك ممكنا. ونتفق أيضا على أن مجلس الأمن كان بحاجة إلى اتخاذ القرار اللازم في موعد مبكر، بغية الاضطلاع على نحو فعال بالمسؤوليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ومساعدة حكومة الوحدة الوطنية على التوصل إلى السلام الشامل والدائم في دارفور وضمان استقراره.

لقد أوجد اتفاق دارفور للسلام، المبرم في أيار/مايو من هذا العام، دينامية جديدة، وأتاح فرصا جديدة لحل مسألة دارفور. ولسوء الطالع، لم تستغل الأطراف المعنية الزخم الإيجابي استغلالا كاملا، ولم تؤد أحكام الاتفاق إلى السلام. وما يدعو إلى جزع أشد هو أن الحالة الأمنية والظروف الإنسانية في دارفور ازدادت تفاقما. وتواجه بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مهمة شاقة وصعوبات جمة.

وبغية تخفيف حدة الحالة على أرض الواقع والصعوبات التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، قدم الأمين العام كوفي عنان بعض التوصيات الجيدة جدا. وأعربت جامعة الدول العربية أيضا عن استعدادها لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي أهمية كبيرة لذلك الأمر، وأن يتيح للمبادرات التي قدمتها المنظمات الإقليمية المختلفة أن تضطلع بدورها كاملا، وأن يساعد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في التغلب على الصعوبات بحيث تتمكن البعثة من الاستمرار في مهمة حفظ السلام وتخفيف التوتر في دارفور بطريقة فعالة وحسنة التوقيت.

وبغية التصدي لأزمة دارفور وتسوية هذه الأزمة، يلزم أن نأخذ في الاعتبار الشعور بالإلحاح وإجراء تقييم واقعي للمسألة المعقدة. ويلزم أن نظهر تصميما قويا وصبرا مماثلا على السواء، فضلا عن اتخاذ نهج فعال. ويمثل انتقال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة للأمم المتحدة نهجا جيدا وواقعيا. ولن يصبح ذلك الانتقال ممكنا ولا يمكن نشر البعثة إلا حيثما يتم الحصول على موافقة حكومة الوحدة الوطنية. ذلك هو فهم الاتحاد الأفريقي، وقرار مجلس الأمن أيضا.

وبغية تبديد كل طرف لشكوك الآخر وتعميق التفاهم المشترك، اقترح الأمين العام كوفي عنان إجراء حوار رفيع المستوى ومباشر في مجلس الأمن بين الأطراف المعنية. وتلك مبادرة بناءة أيدها جميع أعضاء المجلس. وبينما يحدونا الأمل في إجراء ذلك الحوار في أوائل أيلول/سبتمبر، فإننا نرى أن من غير الضروري للمجلس أن يطرح مشروع القرار للتصويت عليه بشكل متعجل. وكان من شأن إرجاء التصويت أن يساعد على تهيئة جو مناسب بين أصحاب المصلحة، فضلا عن بيئة مؤاتية لتنفيذ القرار بسلاسة ورأينا، في ظل الظروف الحالية، أن تعجيل المجلس باتخاذ القرار لن يساعد على تنفيذ القرار بسلاسة – ولن يساعد على وقف المزيد من تدهور الحالة في دارفور. وعلى العكس، ربما يسبب المزيد من عدم الفهم والمجابهة من جانب البلد المعني مباشرة. بل وقد يسبب مشاكل فيما يتعلق بتنفيذ عملية اتفاق السلام الشامل. ومن الواضح أن تلك ليست النتائج التي يقصدها المجلس باتخاذ هذا القرار.

والصين، بعد المشاركة في كل عمليات التشاور بطريقة بناءة، وافقت على جميع مضامين القرار تقريبا أو قبلت بها. ولكننا باستمرار ناشدنا مقدمي مشروع القرار إدراج عبارة "يدعو... حكومة الوحدة الوطنية إلى الموافقة"، وهي عبارة ثابتة وموحدة يستخدمها المجلس حينما يقرر نشر بعثات الأمم المتحدة. كما أننا ناشدنا مقدمي مشروع القرار أن يعيدوا النظر بشكل متأن في توقيت إجراء التصويت. وللأسف، لم يستجب مقدمو

مشروع القرار بجدية للمساعي المخلصة التي بذلتها الصين. وبالنظر لتحفظاتنا المبدئية على توقيت إجراء التصويت وعلى النص ذاته، لم يسع الصين سوى أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

وأود أن أؤكد من جديد على أن الصين مستمرة في التأييد الصارم لعملية السلام في السودان، وفضلا عن القرارات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد. ونناشد جميع الأطراف الرئيسية التصرف بحسن نية وإبداء الاحترام والتفاهم المتبادلين ومواصلة إجراء حوار صريح وزيادة الثقة المتبادلة وتوطيد التعاون، فضلا عن تهيئة الظروف السياسية المناسبة للتوصل إلى تسوية نهائية لمسألة دارفور. والصين راغبة في بذل جهدها بالذات تحقيقا لتلك الغاية وهي على استعداد لذلك.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت اليابان مؤيدة القرار بشأن السودان. وأن القرار سيوسع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لتشمل دارفور من أجل دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام والترتيب للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة.

ونظرا للحالة الأمنية التي تزداد سوءا على أرض الواقع والكوارث الإنسانية الهائلة الناجمة عنها والفظائع التي تضر بملايين الأشخاص - وخاصة النساء والأطفال - في دارفور وفي البلدان المجاورة، فضلا عن آثارها على السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية بأسرها، فإننا نؤمن بأن الانتظار طال كثيرا ليتخذ المجتمع الدولي إجراء قويا بشأن المسألة بغية معاجلة الحالة بسرعة وبفعالية عن طريق تقديم الدعم الكافي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال الأمم المتحدة والانتقال إلى عملية للأمم المتحدة.

ووفدي، بعد أن صوت مؤيدا للقرار، يود أن يوضح بعض النقاط.

أولا، نشعر بالأسف لأنه لم تتح فرصة للأعضاء كي ينظروا في الجوانب المالية للعناصر التي تشكل القرار، على نحو كامل وبطريقة حسنة التوقيت قبل اتخاذ القرار، بالنظر إلى المساهمة المالية الهائلة المطلوبة من الدول الأعضاء. وذلك أمر مخيب للآمال ويلزم تحسينه في المستقبل.

والنقطة الأخرى التي نود أن نوضحها تتمثل في حقيقة أن الأمر البالغ الأهمية، من أجل تنفيذ القرار، هو التأكيد على موافقة حكومة السودان وتعاونها. وتحقيقا لتلك الغاية، نود أن نؤكد مرة أخرى على الأهمية الجوهرية لمواصلة الجهود للانخراط في حوار ومشاورات مع السلطات السودانية. وللأسف، لا يبدو موقف السودان واضحا تماما بعد؛ بالرغم من أن السودان أوضح أنه يعتزم المضي في اتجاه تنفيذ اتفاق السلام في دارفور. ونرى أن خطة إعادة الاستقرار وحماية المدنيين في دارفور التي قدمتها الحكومة إلى مجلس الأمن تشكل بداية طيبة، وينبغي زيادة استكشافها وتوضيحها في الحوار الذي يتلو ذلك.

وتود اليابان أن تناشد حكومة السودان التعاون مع الأمم المتحدة في إحلال السلام والاستقرار على أساس القرار. كما نناشد أطراف الصراع التي لم توقع على اتفاق السلام في دارفور أن تفعل ذلك وأن تتعاون مع المجتمع الدولي لإنهاء الصراع وإعادة الهدوء والازدهار إلى سكان المنطقة. والأمر الأساسي، في السعي الجاد لإقناع الحكومة السودانية بالسماح بالمضي قدما بالانتقال، هو أن يكون النهج المتبع صارما ولكنه لا يترع إلى المجابهة. ويجب أن يسعى إلى التفاهم المشترك. ولتلك الأسباب، يحدونا أمل قوي في أن يعقد الاجتماع المشترك بين مجلس الأمن

والمسؤولين السودانيين في أقرب وقت ممكن، وأن يحرز الاجتماع نتائج بناءة.

وفي الختام، نود أن نشيد مرة أخرى بجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبجهود جميع منظمات تقديم المساعدة الإنسانية – التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها – وبموظفيها الذين ظلوا يعملون بشجاعة في ظل ظروف صعبة للغاية لانقاذ أرواح السكان ولتخفيف معاناتهم.

السيد البدر (قطر): سيدي الرئيس، يتقدم وفد دولة قطر بالتقدير في يوم انتهاء رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، فلقد كانت أمامنا في الفترة المنصرمة مواضيع في غاية الأهمية تجاه الإنسانية وحفظ الأمن والسلم الدوليين، نرجو أن نكون قد عملنا على معالجتها وفقا لما تمليه علينا ضمائرنا.

إن وفد بلادي، ومنذ بداية عضويته في مجلس الأمن، كان ولا يزال حريصا كل الحرص على مراعاة العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكذلك الاعتبارات السياسية، عند تعاطي المجلس مع سائر القضايا، ومنها قضية دارفور، التي اتخذت اليوم بعد اتخاذ قرار المجلس منحى جذريا نأمل أن نتمكن من تخطيه بنجاح، حيث كنا نفضل أسلوبا آخر في التعاطي مع هذه القضية الحساسة. لقد كان لا بد من مراعاة العديد من الاعتبارات والأصول الراسخة في الممارسات الدولية قبل الإقدام على قرار يتعلق بسيادة السودان، الدولة العضو في الأمم المتحدة. فكان لا بد من تهيئة المناخ السياسي بشكل أفضل للحصول على موافقة السودان الطوعية على توسيع ولاية قوات الأمم المتحدة أو زيادتها أو دخولها إلى دارفور، الإقليم الذي نعلم بأنه مضطرب، ولكننا نعلم أيضا أنه قد طرأت عليه تغيرات إيجابية، خاصة بعد توقيع اتفاق دارفور للسلام في مايو الماضي. ونعلم أيضا بأن حكومة السودان، مشكورة، قدمت خطة لمعالجة وضع دارفور من عدة نواحٍ، ولكن للأسف، لم يرد المجلس على حكومة السودان بشأن هذه الخطة، ولم يقدم مقترحات صريحة لتعديلها بالرغم من أن العديد من أجزائها كان إيجابيا، وذلك بشهادة الأمانة العامة للأمم المتحدة. كما لم يتم البحث عن سبل كافية لاستقطاب السودان دون ضغوط تهدف إلى انتزاع موافقته على القرار المعروض أمامنا. فما نعرفه عن الموافقة أنها تأتي طوعية.

لقد كنا نأمل أن يتم دعم بعثة الاتحاد الأفريقي ماديا ولوجستيا حتى تتمكن من إكمال مهمتها التي قطعت فيها شوطا مشرفا تشكر عليه، خاصة وأنها نالت خبرة كبيرة من خلال تعاملها مع الوضع في دارفور. وعلى الاتحاد الأفريقي أن يفخر بقدرته على حل مشكلات أعضائه، إلا أن الدعم كان يصطدم بالدعوات المتكررة لإنهاء وجود البعثة الأفريقية وإحلال قوات أممية بدلا عنها. كما كنا نأمل أن ينظر بعين إيجابية إلى تطبيع العلاقات مؤخرا بين السودان وتشاد، وتحسن العلاقات بين السودان وإريتريا، على أنه خطوة إلى الأمام إلا أن الدعوات من البعض استمرت في وصف الوضع بأنه يسير إلى مزيد من التدهور. وعلى الرغم من ترحيب الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحكومة السودان بعقد جلسة مفتوحة للمجلس الأسبوع المنصرم مع الرغبة فقط في تعديل موعد الاجتماع، ليتمكن أصحاب المصلحة من المشاركة بمستويات عالية، إلا أن الرسالة السلبية كانت عدم الموافقة على هذا التأجيل، مما حرم مشروع القرار من عناصر هامة نتيجة لعدم انعقاد الاجتماع بالشكل المطلوب.

إن وفد بلدي كان حريصا على وحدة وتماسك المجلس، ومن أجل ذلك طلبنا أن يتم إرجاء مناقشة أي نص لمشروع قرار حتى يتم استيفاء العناصر المذكورة أعلاه. إلا أن مقدمي المشروع الذين نكن لهم في الوقت ذاته كل الاحترام، كانت لديهم وجهة نظر سياسية تقضي بالتعجيل بمشروع القرار.

وبناء على ما تقدم، لم يتمكن وفد دولة قطر من دعم مشروع القرار هذا بالنظر إلى تبعاته، وكيفية تطبيقه في ظل المناخ السائد حاليا، والتي نفهم جيدا أنها ستكون من المهام الملقاة على كاهل المجلس. ولكننا سنستمر في التعاطي معها بمهنية، وبالتعاون مع زملائنا في المجلس، على الرغم من إدراكنا لصعوبتها.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي باتخاذ هذا القرار. لقد تعين على المجلس الاستجابة للطلب الذي قدمه إليه الاتحاد الأفريقي، وبالطبع، للحالة الملحة في دارفور.

وبالفعل، فإن تلك الحالة مقلقة للغاية من حيث الأمن والأوضاع الإنسانية. وخلال الأشهر الأخيرة، ما برحنا نشهد استمرار العنف بل حتى تعاظمه. وأول ضحاياه هم من المدنيين، ويشكل عدد كبير منهم أهدافا مباشرة لأعمال فظيعة. ويعتمد الملايين منهم على المساعدات الدولية من أجل بقائهم. ولكن يتواصل تدهور الظروف الأمنية التي تقدم فيها المعونة الإنسانية. وأصبحت إمكانية الحصول على تلك المساعدات محدودة بشكل أكبر، وإذا استمر تدهور الحالة الإنسانية فإن معظم العمليات الإنسانية في دارفور ستكون عرضة للخطر.

لقد ضعف اتفاق أبوجا، الذي شكل توقيعه خطوة هامة نحو عودة السلم، بفعل رفض حركات عديدة دعمه، عن طريق العنف المتواصل. ولذا فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تعمل في ظل ظروف صعبة على نحو خاص؛ إذ تكبدت مؤخرا المزيد من الخسائر البشرية. وتستحق مشاركة الاتحاد الأفريقي الحاسمة في مساندة السلام في دارفور كامل دعمنا.

ويؤكد النص الذي اعتمدناه من فورنا تصميم الأمم المتحدة على المساعدة في عودة السلام إلى دارفور. وهو يتوخى بالفعل أن تبذل الأمم المتحدة جهدا كبيرا، حيث وصلت عمليات حفظ السلام فيها إلى مستوى لم يسبق له مثيل. ويشكل ذلك تحديا فعليا لمنظمتنا، وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في ضمان نجاحه. وسيتطلب ذلك إجراء مشاورات متواصلة مع السلطات السودانية التي سيكون تعاونها ضروريا لنشر قوات العملية في دارفور ولأداء مهمتها. ولا تهدف الأمم المتحدة إلا إلى تقديم مساعداتها إلى احد أعضائها، وهو السودان.

ويجب كذلك أن يتواصل التعاون الكبير القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على الصعيد السياسي ومن حيث الوجود على الأرض. وستتسم عملية الأمم المتحدة في دارفور بطابع أفريقي متميز وستعول على مشاركة أفريقية قوية على النحو المتوخى في القرار.

وأخيرا، سيكون من المهم مواصلة تناول أزمة دارفور ببعدها الإقليمي. وبالفعل، فقد رأينا في الأشهر الأخيرة كل الانعكاسات التي يمكن أن تؤثر على استقرار البلدان المجاورة. وفيما يتصل بجميع تلك النقاط، يتضمن القرار الذي اتخذناه من فورنا إرشادات واضحة بشأنها، يرحب بها وفدي. وينبغي أيضا أن تقودنا روح التعاون التي اتسمت بها صياغة هذا النص في تنفيذه.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): صوتت اليونان مؤيدة للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) لأنها تؤمن بأنه نظرا لتدهور الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور، كان على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته ويعمل بسرعة. وكما سقنا الحجج في هذه المناسبة وغيرها من المناسبات، عندما يواجه المجلس أزمة إنسانية، فإن من واجبه الأخلاقي أن يعمل بسرعة لإيقاف المعاناة الإنسانية.

ينص القرار على التعزيز الفوري لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في

السودان كيما تغطي دارفور. وعلاوة على ذلك، فإنه يتضمن عبارات تكفل الحماية الفعالة للعاملين في المجالين المدني والإنساني فضلا عن إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية. وكما نرى فإن تلك العناصر لها أهمية حاسمة لاستراتيجية المجلس الشاملة في دارفور.

وبغض النظر عن تلك الحقائق، لا يبين القرار نهاية الطريق؛ بل إنه يشكل بدلا من ذلك خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ونحو بداية جديدة. ويحتوي القرار على عنصر هام ألا وهو دعوة حكومة الوحدة الوطنية إلى الموافقة على توسيع رقعة انتشار أفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى دارفور. ويوفر لحكومة السودان فرصة التعاون مع المجلس في تنفيذ القرار.

وفي ذلك الصدد، ينبغي النظر إلى القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) بوصفه جزءا من مشاركة المجلس المستمرة مع حكومة السودان للنهوض بالتعاون معها وإقناعها بإعادة النظر في موقفها. وتكتسي المشاورات المستمرة مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أهمية خاصة في ذلك الصدد.

وختاما، بوسعي التأكيد للأعضاء على أن اليونان ستكون ذات فائدة كبيرة فيما يتعلق بالتنفيذ السلس لهذا القرار.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): صوتت سلوفاكيا وهي إحدى مقدمي القرار مؤيدة ونرحب باتخاذ المجلس له.

لا تزال سلوفاكيا مقتنعة بأن الحالة على الأرض في دارفور تتطلب اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء سريع وقوي من أجل وقف تزايد العنف ضد المدنيين وتيسير تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وفي ذلك الصدد، يقع على عاتق المجلس واجب ومسؤولية من الناحية الأخلاقية في العمل بدون تأخير لمنع تصعيد الأزمة التي ستكون لها عواقب وخيمة لا على دارفور فحسب بل على المنطقة برمتها.

ونعتقد أن القرار يوفر أساسا هاما لمواجهة المشاكل الملحة المتمثلة في تدهور الحالة في دارفور، بما في ذلك من خلال تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وبالنتيجة، من خلال الانتقال إلى عملية بقيادة الأمم المتحدة. وفي رأينا، أن تلك العملية تشكل أفضل خيار متاح للتصدي للتحديات التي تواجه دارفور وتيسير عملية السلام، مما سيفضي إلى حل دائم ومستدام للأزمة في دارفور.

وتعتقد سلوفاكيا أنه باتخاذ هذا القرار، سيواصل المجتمع الدولي المشاركة على نحو وثيق مع حكومة السودان في حوار بناء عن ضمان التنفيذ التام للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) وحل الأزمة في دارفور عموما، وفي الوقت ذاته احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية. ونتوقع أن تمتثل حكومة السودان لأحكام القرار المتخذ اليوم وبذلك تعمل على مساعدتنا على إنهاء أزمة دارفور بشكل يضمن مصالح الشعب السوداني على خير وجه.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أثناء العمل بشأن مشروع القرار الذي اعتمدناه قبل قليل، بذل الاتحاد الروسي كل المستطاع للمساعدة في التوصل إلى تسوية دبلوماسية سلمية للحالة في دارفور – وهي حالة معقدة من جميع النواحي.

ومن المهم بصفة أساسية أن القرار يؤكد بوضوح على الحاجة الماسة إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على نشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور، وفقا لقرارات مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. ولكننا لم نحصل على تلك الموافقة حتى الآن. وللحصول عليها، يجب أن نواصل إجراء حوار بناء مع القيادة السودانية. ونرى أن جلسة مجلس الأمن المقرر عقدها في مطلع شهر

أيلـول/سـبتمبر، باشـتراك ممثلـي القيـادة الـسودانية والاتحـاد الأفريقـي وجامعـة الـدول العربيـة ومنظمـة المؤتمر الإسـلامي، ستوفر فرصة طيبة لهذا الغرض.

ومن المهم أن يـدعم مجلس الأمـن خطـة الأمـين العـام للانتقـال المرحلـي مـن بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـسودان إلى عمليـة للأمـم المتحـدة. المرحلـة الأولى تتـضمن تحـسين جـودة وفعاليـة بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـسودان، ويعقبـها مباشـرة نشر حفظـة الـسلام التـابعين للأمـم المتحـدة – علـى أن يكـون ذلك – وأكرر – بموافقة الحكومة السودانية.

وإلى حـين تلقـي تلـك الموافقـة، قـرر الاتحـاد الروسـي الامتناع عن التصويت على مشروع قرار اليـوم، وإن لم يكـن لدينا أية اعتراضـات أساسـية علـى مـضمونه. ومـا زلنـا ننـادي بتعـاون كامـل النطـاق بـين الأمـم المتحـدة والـسودان، بغيـة التوصـل إلى تـسوية للحالـة في دارفـور علـى أسـاس اتفـاق أبوجا، وفي ضوء الحالـة الإنـسانية في ذلـك الإقلـيم مـن أقـاليم السودان.

الـسيد ماهيغـا (جمهوريـة تترانيـا المتحـدة) (تكلـم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم ولو متأخرا، في آخـر يـوم لرئاسـتكم، علـى قيـادتكم المرموقـة لأعمـال مجلـس الأمـن أثنـاء شـهر آب/أغـسطس، الـذي كـان شـهرا حـافلا بالعديـد مـن القـضايا الـصعبة والـشائكة المدرجـة في جـدول أعمال المجلس.

ترحـب جمهوريـة تترانيـا المتحـدة بـالقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) وتؤيده، وذلك لأسباب رئيسية ثلاثـة. أولا، تعتقـد تترانيا وترى دوما أن الأزمـة الـسياسية والأمنيـة والإنـسانية في منطقة دارفور من السودان ليـست شـغل ومـسؤولية الـسودان وأفريقيـا فحـسب، بـل أيـضا المجتمـع الـدولي قاطبـة، بـسبب تـداعياتها العميقـة بالنسبة للـسلام والأمـن الـدوليين في منطقـة أفريقيا. ومن هنـا، ينبغـي لمجلـس الأمـن أن ينخـرط بنـشاط في البحث عـن حـل سـلمي لتلـك الأزمـة. وذلـك يعـني، في هـذه المرحلة من الأزمة، الاشتراك في تنفيذ وتسهيل كل من اتفـاق إنجامينا لوقـف إطـلاق النـار، المبرم في نيـسان/أبريـل ٢٠٠٤، واتفاق دارفور للسلام المبرم في أيار/مايو ٢٠٠٦.

ثانيـا، نـؤمن بـأن الاتحـاد الأفريقـي تحمـل أكثـر مـن نـصيبه العـادل مـن الالتـزام والمـسؤولية في البحـث عـن حـل سياسي سلمي، من خـلال عمليـة أبوجـا للـسلام ومـن خـلال نـشر بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـسودان بغيـة الإشـراف علـى تنفيـذ اتفـاقي أنجمينـا وأبوجـا علـى الـسواء. وأوفى الاتحـاد الأفريقـي بالتزاماتـه بـشكل رائـع مـن حيـث الملكيـة ومعالجـة الأزمـة. ولكـن، باعترافـه نفـسه، طغـى عليـه وتخطـى طاقتـه حجـم وتعقيـد مهمـة إعـادة الـسلام في دارفـور. وبـدون تخلـي الاتحاد الأفريقي عـن مـسؤوليته، فـإن الأمـر الـصائب والـسليم أن يتحمل المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، المسؤولية المشتركة عن مساعدة السودان علـى تـسوية هـذه الأزمـة الـتي طال أمدها، والتي تزداد سوءا. والقرار المتخذ اليوم يـستجيب لتلـك المناشـدة الـتي أطلقتـها أفريقيـا، مـن خـلال الاتحـاد الأفريقي.

ثالثـا، نـود، بوصـفنا دولـة أفريقيـة عـضوا في مجلـس الأمـن، أن نوجـه رسـالة تأكيـد ورسـالة تـضامن مـع دولـة السودان الشقيق. ونؤكـد للسودان أن الغـرض الوحيـد للقـرار الذي اتخذ اليوم هـو تيـسير التوصـل إلى تـسوية سـلمية للأزمـة في دارفور وتعزيز سيادة السودان وسـلامة أراضيه. ولا يمكـن التوصل إلى الحل إلا بالتعاون الكامل والشراكة مع الـسودان. ويحـدد القـرار، بطريقـة شـفافة للغايـة، ولايـة مـشاركة الأمـم المتحدة في دارفور وأهدافها. والمجلس منفتح للتـشاور المـستمر مـع الـسودان بـشأن تنفيـذ القـرار. ومـن خـلال هـذا القـرار، نـشجع الـسودان ونـدعوه إلى أن يـشكل جـزءا مـن الـشراكة الثلاثية مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي يمثل السودان

عضوا رائدا فيها في هذا البحث المخلص عن السلام الدائم في دارفور – السلام الذي يستحقه سكان دارفور.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد كانت الأرجنتين أحد مقدمي القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) وصوتت مؤيدة له لأننا نؤمن بأن أحد الالتزامات الرئيسية للأمم المتحدة يتمثل في حماية السكان المدنيين. وفي ذلك السياق، نرى أن مجلس الأمن لا يمكن أن يتخلى عن مسؤوليته عن الحماية، وخاصة حماية الفئات الضعيفة – النساء والأطفال – لأنها معرضة للخطر. ونحن على يقين بأن حكومة السودان ستتعاون الآن في تعزيز قوات الاتحاد الأفريقي ولاحقا في توسيع ونشر بعثة الأمم المتحدة في السودان اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ونتطلع إلى تفهم حكومة السودان وتعاونها بحيث يمكن نشر البعثة بطريقة منظمة؛ ويجب ألا يكون هناك تعد على سيادة ذلك البلد وسلامة أراضيه.

وأخيرا، نصر مرة أخرى على أن تقوم الأطراف المعنية في دارفور التي لم توقع بعد على اتفاق دارفور الذي أبرم في أيار/مايو بالتوقيع على الاتفاق دونما تأخير بغية ضمان إحلال السلام المستقر والدائم في السودان. ولا يؤثر عدم الاستقرار هناك على ذلك البلد فحسب، بل يؤثر على المنطقة بأسرها.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): كانت الدانمرك احد مقدمي القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) وصوتت مؤيدة له. وقمنا بذلك لأن الحالة في دارفور، على النحو الذي سمعناه خلال الأسابيع القليلة الماضية، تتدهور بشكل سريع. فالأشخاص يموتون كل يوم، ويتحمل المجلس مسؤولية التصرف. ويقترح القرار نهجا مزدوج المسار: ألا وهو تقديم الدعم العاجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بغية تمكينها بشكل أفضل من الاضطلاع بولايتها والإعداد المتزامن لتولي الأمم المتحدة المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ووضع إطار زمني لذلك. وذلك النهج المزدوج المسار يتفق مع رغبات الاتحاد الأفريقي ويوفر لجميع الأطراف أساسا يمكن الارتكاز عليه.

ولا أحد ينازع في أنه لا يمكن نشر أي قوة للأمم المتحدة في دارفور إلا بموافقة حكومة السودان، وبكل تأكيد لا يوجد أي شيء في القرار يمنع إجراء المزيد من الحوار مع حكومة السودان بشأن هذه المسألة. وفي الواقع، يحدونا الأمل في زيادة الجهود بغية تكثيف الحوار مع حكومة الوحدة الوطنية وإقناعها بقبول ذلك الانتقال. ولكن حقيقة أن حكومة السودان لم تعرب بعد عن موافقتها لا يمكن أن تشكل سببا لإرجاء اتخاذ هذا القرار الضروري جدا، لأن ذلك كان سيعني تأخير الدعم اللازم للغاية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ويحتمل أن يتمكن من إنقاذ الأرواح في دارفور.

ونأمل أن تتركز كل الجهود الآن على تنفيذ هذا القرار سريعا، لمصلحة أهل دارفور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

تفخر غانا بأنها صوتت مؤيدة مشروع القرار الذي يأذن بتوسيع بعثة الأمم المتحدة في السودان لتشمل دارفور. فإن بعثة الأمم المتحدة في السودان لديها الولاية والخبرة والقدرة اللازمة لإحداث تغيير إيجابي في حياة سكان دارفور الذين يقاسون الأمرّين.

ويشارك بالفعل ١٦ بلدا أفريقيا في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وهذا يؤكد أيضا التعاون الوثيق الذي ظل قائما دائما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا.

وبالرغم من أن القرار ليس عصا سحرية تغير الحالة في دارفور ما بين عشية وضحاها، فإن اعتماده جاء في الوقت المناسب وهو يتيح للحكومة السودانية فرصة للتعاون مع الأمم المتحدة في السعي إلى إيجاد تسوية تفاوضية سلمية للأزمة القائمة في دارفور.

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن اعتماد هذا القرار، الذي يرمي أيضا إلى تبيين خطورة الحالة على الأرض رغم التوقيع على اتفاق دارفور للسلام، ما زال يدع الباب مفتوحا للتعاون الفعال بين حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى في إيجاد حل دائم للأزمة.

ومن الناحية الأخرى، إذا أصرت الحكومة السودانية على القيام بعمليات عسكرية في دارفور، سيكون ذلك خرقا واضحا للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق دارفور للسلام وقرارات مجلس الأمن السابقة.

وتعتقد غانا أننا، بتصويتنا مؤيدين للقرار، قد أوفينا بواجبنا تجاه معاناة ضحايا الحرب في دارفور، بل في كل أفريقيا.

وتصويتنا - وهو تصويت أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأفريقي - يؤكد مجددا أيضا مبدأ أساسيا مكرسا في الفقرة ٤ (هـ) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، يقر بحق الاتحاد في التدخل في دولة عضو في حالة وجود ظروف خطيرة، وأعني بذلك جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وباعتماد ذلك المبدأ وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لنفسها أعلى معايير الخضوع للمساءلة في الحكم. ولكنها، وهذا أكثر أهمية، أخذت على عاتقها المسؤولية عن حماية ضحايا الحرب في القارة. ومن الواضح أن الحالة في السودان تستحق شكلا من أشكال العمل الدولي الجيد التوقيت والحسن التنسيق والفعال.

ولتلك الأسباب لدينا تحفظات بشأن إدراج صياغة صريحة في نص المشروع تعني ضمنيا أنه يمكن للحكومة السودانية أن تأخذ كل الوقت الذي تريده قبل السماح للأمم المتحدة بنشر بعثتها في دارفور، أو لترفض القيام بذلك، بصرف النظر عن الخسائر في الأرواح البشرية. وقد أعرب مراقبون عديدون تكرارا عن قلقهم بشأن الحالة المنذرة بالخطر في دارفور. ولا يمكن أن يكونوا كلهم مخطئين.

ولذلك ندعو، مرة أخرى، الحكومة السودانية إلى سماع أصوات مواطنيها الذين يعانون وأصوات المجتمع الدولي لأننا، كما تشير كل الدلائل، لم نعمل بالسرعة الكافية.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.